أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

# الراصد

# شؤون فلسطينية

## 2018/04/24م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

## المحتويات


الجبهة الشعبية: برنامج عباس "لا وطني" ومسيرات العودة "أعظم هبة جماهيرية"..... 4

نبيل عمرو لـ"سما : أتوقع انسحابات فردية من عضوية المجلس ومقاطعة "الشعبية"ستضعف المجلس الوطني القادم..... 6

مفاجأة ..قيادي بحزب الشعب يعلن: لم يتخذ قرار بمشاركة الحزب بالمجلس الوطني..... 7

أبو مرزوق: ما لم يأخذه الاحتلال بالحرب لن يأخذه عبّاس بالتجويع..... 8

"فلسطينيو الخارج": لا نعترف بأي قرار نيابة عن الفلسطينيين..... 11

عميل شارك في اغتيال يحيى عياش: إسرائيل غدرت بي..... 13

"الجنائية" الدولية تقبل قضية رفعها مركز فلسطيني ضد الجيش الإسرائيلي..... 15

حماس: استمرار عقوبات عباس ابتزاز مقابل أثمان سياسية رخيصة..... 16

الوطني ... اجتماع "مصالح" بعيدا عن القانون..... 17

هكذا رد عزام الأحمد على معارضي عقد "المجلس الوطني" ..... 20

اغتيال الشَّهيد البطش في ماليزيا يُفَجِّر جَدلاً في أوساط "حماس" بين مَدرَستين إحداها تُطالِب بالانتقام ونَقل العمليّات إلى الخارِج والثَّانِية بِضَبط النَّفس.. لِمَن تَكون الغَلبة؟ وما هِي انعكاسات هذهِ الاغتيالات للعُقول على الحَرَكة؟..... 21

الأحمد يعلن الاستعداد لعقد مجلس وطني جديد بمشاركة حماس حال انتهى الانقسام ويؤكد توزيع جدول أعمال الحالي..... 24

الأحمد: «حماس» تريد حواراً بلا نتائج و «الوطني» في موعده رغم معارضة الفصائل ..... 26

عزام لـ"السلطة الفلسطينية":لا يجوز استخدام أرزاق المواطنين لتحقيق موقف سياسي.. والجهاد لن تشارك في تأسيس كيان موازي يزيد الإنقسام..... 28

سجال بين {فتح} و{حماس} يعقّد المصالحة ..... 29

الفلسطينيّون يشكّون بدعم الجامعة العربية للقدس..... 30

نحو أفضل انعقاد للمجلس الوطني الفلسطيني..... 33
فليهدم نادي العار، فورا وللأبد..... 35
بدران: انعقاد "الوطني" دون توافق دفعة لصفقة القرن ..... 37
الإجراءات العقابية وصفقة ترامب والمصالحة..... 39

## الجبهة الشعبية: برنامج عباس "لا وطني" ومسيرات العودة "أعظم هبة جماهيرية"

**لندن – خدمة قدس برس 23\4\2018**

علمت وكالة "قدس برس" أن المكتب السياسي لـ "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، عقد خلال الأسابيع القليلة الماضية اجتماعات متتالية لبحث العديد من الملفات؛ ناقشت أبرزها مسألة انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني و"مسيرات العودة"، فضلا عن العلاقة مع حركة "حماس".

وحسب ما أفاد به مصدر مقرب من "الشعبية" لـ "قدس برس"، فإن المكتب السياسي للجبهة حسم قراره بعدم المشاركة في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، المقرر انعقادها في رام الله نهاية شهر نيسان/ أبريل بعد مداولات طويلة، استعرضت فيها الرسالة التي وجهها القيادي في الجبهة جميل المجدلاوي إلى نائب أمينها العام أبو أحمد فؤاد، للمطالبة بمشاركة الجبهة في اجتماعات المجلس الوطني.

واستند المجدلاوي في مطالبته إلى ما قال إنها "مواقف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الرافضة لصفقة القرن"، على اعتبار أن أي موقف آخر "يعني إضعافه وإسقاطه"، في حين أن "أولوية الجبهة هي مواجهة الخطر الداهم والمباشر، المتمثل بالمشروع التصفوي للقضية الفلسطينية"، وفق المصدر.

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه "إن الأغلبية الواسعة في المكتب السياسي للجبهة الشعبية رفضت ما جاء في رسالة المجدلاوي، ورأت أن برنامج رئيس السلطة الفلسطينية لا وطني، ولا ديمقراطي، وأنه يجب عدم تسليمه كل أوراق القوة في الساحة الفلسطينية".

وأضاف أن قيادة "الجبهة الشعبية" حسمت قرارها في النهاية باتجاه عدم المشاركة، وهو القرار الذي تم إبلاغه قبل بضعة أيام، خلال لقاء جمع قيادات من الجبهة مع نظراء لهم من حركة "فتح".

أما بالنسبة لتقييم مسيرات العودة، فقد رأت "الشعبية" أن المسيرات تمثل أعظم "هبة جماهيرية" منذ انتفاضة عام 1987، ومن الضروري نقلها إلى الضفة الغربية، مطالبة بـ "تقليل الخسائر البشرية ومنع أي محاولات من عناصر مدسوسة لعسكرة الحراك الشعبي، والمحافظة على طابعه، والانتباه إلى محاولة فتح وحماس إعطاء الحراك بعداً حزبياً وفصائلياً"، بحسب المصدر.

وحول العلاقة مع حركة "حماس"، قرر المكتب السياسي إجراء دراسة لآفاق العلاقة بإيجابياتها وسلبياتها، مع ضرورة "الحذر من أن تستدرج الحركة الجبهة إلى مربعها"، في وقت ثمّنت فيه "الشعبية" ما أسمته

"النجاح الذي حققته الجبهة في جر حماس إلى المربع الوطني، والذي ظهر واضحاً في انخراط حماس في الحراك الشعبي"، على حد تعبير المصدر.

## نبيل عمرو لـ"سما : أتوقع انسحابات فردية من عضوية المجلس ومقاطعة "الشعبية"ستضعف المجلس الوطني القادم

**رام الله / خاص سما / 23\4\2018**

أكد عضو المجلس الوطني وعضو المجلس المركزي الفلسطيني نبيل عمرو ان مقاطعة الجبهة الشعبية وعدم مشاركتها في جلسات المجلس الوطني القادم الذي سيعقد نهاية الشهر الجاري في مدينة رام الله سوف يضعف المجلس المجلس الوطني القادم وسيقلل من التمثيل الفلسطيني داخل المجلس.

واضاف في حديث خاص لمكتب "سما " في رام الله ان المجلس الوطني يكتسب أهميته مثل منظمة التحرير من الإجماع ، ولكن هذا لا يؤثر على شرعية منظمة التحرير، ولا يؤثر على صورتها في نظر العالم كممثل وحيد للشعب الفلسطيني.

وقال عمرو نأمل من الذين أعلنوا المقاطعة أن يغيروا موقفهم، وأن يكونوا داخل المجلس لا خارج المجلس الوطني لأن الحديث من خارج الإطار أضعف من الحديث داخل الإطار وهذه قضية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

وبين عمرو "أن الجبهة الشعبية أكدت أنها لن تدخل في أي إطار موازي لمنظمة التحرير، كما أنها ستكون ملتزمة بمنظمة التحرير حتى مع مقاطعة المجلس الوطني ، وإمكانية طرح أطر موازية للمجلس هو أمر خطير للغاية ولن تنجح ، وأنصح الأخوة في حماس الذين سربوا خبر بهذا المعنى أن لا يدخلوا بهذا الأمر لأن حماس لها شروط كي تلتحق بمنظمة التحرير، وهناك إمكانية لبحث هذه الشروط وتلبيتها في المجلس القادم، فلماذا إغلاق الطريق بعمل مجلس موازي يضر بالشعب والقضية الفلسطينية وبتمثيل الشعب الفلسطيني، لذلك أعتقد أن حماس غير جادة بهذا الأمر".

وشدد عمرو على "أنه لا يوجد هناك أي تأجيل لانعقاد المجلس الوطني المقررعقده في الثلاثين من الشهر الحالي ، وسوف يعقد المجلس في موعده، ولكن بنفس الوقت أتوقع أن يكون هناك انسحابات فردية لبعض الأفراد من أعضاء المجلس الوطني، لأسباب منها التضامن مع الجبهة الشعبية وشخصيات أخرى لها ملاحظاتها ، ولكن هذا لن يؤثر على عقد المجلس ولا على قرارات المجلس التي ستصدر عقب انعقاده".

## مفاجأة ..قيادي بحزب الشعب يعلن: لم يتخذ قرار بمشاركة الحزب بالمجلس الوطني

**أمد/ غزة: 23\4\2018**

أعلن قيادي فى حزب الشعب، أنه لم يتخذ قرار حتى الساعة حول مشاركة الحزب في المجلس الوطني..

وكتب حجازي نصر، عضو قيادة الحزب على صفحته الخاصة بموقع "الفيس بوك"

اليوم الإثنين أنه ليس هناك أى هيئة حتى الآن اتخذت قرار بالمشاركة فى إجتماع المجلس الوطنى.

ويأتي التصريح، خلافا لما أعلنه بسام الصالحي الأمين العام للحزب حول مشاركة الحزب بمجلس رام الله في 30 ابريل.

## أبو مرزوق: ما لم يأخذه الاحتلال بالحرب لن يأخذه عبّاس بالتجويع

في حوار خاص مع "المركز"

**خاص – المركز الفلسطيني للإعلام 23\4\2018**

أكد عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، الدكتور موسى أبو مرزوق، على أن تحقيق المصالحة وعقد مجلس وطني توحيدي يجمع كل ألوان الطيف الفلسطيني أمر ممكن.

وقال أبو مرزوق في حديث لـ"المركز الفلسطيني للإعلام"، إن وفد حركة حماس أجرى مؤخرا عدة لقاءات مع قيادة جهاز المخابرات العامة المصرية وعلى رأسهم الوزير عباس كامل مدير المخابرات العامة المصرية.

وأوضح أنه جرى حديث أخوي وصريح بيننا والإخوة المصريين حول الملفات الثنائية وسبل تعزيزها والشأن الفلسطيني الداخلي، وثمنّا خلال اللقاءات الدور المصري ودعم الحركة لهذه الجهود، والتزام حركة حماس بالمصالحة الفلسطينية على قاعدة الشراكة الوطنية استنادًا لاتفاق مايو 2011 وتفاهم سبتمبر 2017.

وأضاف: "لقد أوضحنا أسباب رفضنا لعقد المجلس الوطني الفلسطيني بهذه الشاكلة، وأكد الإخوة المصريون عزمهم على الاستمرار في جهودهم برعاية المصالحة الفلسطينية ودعم شعبنا الفلسطيني في غزة".

ورداً على سؤال، عن رد الحركة على طلب الرئيس محمود عباس (أبو مازن) على تسليم قطاع غزة من الألف إلى الياء، قال أبو مرزوق: "أحد أهم معوقات تنفيذ المصالحة الفلسطينية هو غياب الإرادة لدى حركة فتح، وبالتحديد شخص الرئيس محمود عباس، ووجود مركزية تامة في قرارات الحركة بحيث تلغي أي رأي آخر مخالف لرأي أبو مازن".

وأضاف:"نحن نخشى أن تكون أولوية الصراع لدى فتح والسلطة الفلسطينية متبلورة في إنهاء حكم حماس وقوتها في غزة، وتسعى لتحييدها عن جوهر الصراع، وهذا يؤدي إلى إضعاف المواجهة مع الاحتلال وغياب المشروع الوطني الجامع، وهذا يؤدي بالضرورة إلى أن يجعل مواجهة "إسرائيل" ومخططاتها مسألة ثانوية ومواجهة حماس هي الأولوية".

وقال أبو مرزوق: "إن البيت الفلسطيني اليوم مليء بالفوضى، وتعنت عباس يؤدي بالضرورة إلى زيادة الفوضى، بالرغم من أن حركة حماس قدمت كل مستلزمات إنهاء الانقسام، ومنذ اليوم الأول وحتى

اللحظة، وحماس تبادر لتذليل كل ما يعترض المصالحة وإنهاء الانقسام، وقدّمت تنازلات تتجاوز سقف اتفاق القاهرة مايو 2011، ومع ذلك واجهت حركة فتح كل ذلك بالتعنت".

وتابع: "الأمر لدينا في حركة "حماس" محسوم بأن ما لم يأخذه الاحتلال بالحرب لن يأخذه عبّاس بالتجويع، ولا شيء اسمه تمكين حكومة، بل تشكيل حكومة توافق أو وحدة وطنية يراقب المجلس التشريعي أداءها، ولا يوجد شيء اسمه تسليم واستلام، فحركة "حماس" تنظيم منتخب من الشعب لا قوة احتلال ليستلم منها، وكل ما حدث منذ أيلول 2017 هو خارج الاتفاقيات".

وأكد أن حركة "حماس"لن تقدم أي تنازل جديد إلا أن يرفع عباس العقوبات كاملة المفروضة على شعبنا في غزة منذ نيسان 2017 وأن يلتزم بما اتفقنا عليه في مايو 2011.

وشدد على أن "غزة لم تكن يومًا ولن تكون في يوم من الأيام خاتما بإصبع أي شخص أو عاصمة أو جهة، فغزة هي اليد التي أخرجت الاحتلال وتحدت الحصار، وهي مخزن الكرامة الوطنية، وأدعو أبو مازن بدلًا من أن يعاقب شعبه؛ عليه أن يتسلح به في ظل الأزمات التي تعصف بقضيتنا الوطنية، خاصةً وأن القادم سيئ ويحتاج إلى رص الصفوف وتجاوز الكثير لمواجهة الأعاصير".

عقد المجلس الوطني

وفي رد على سؤال، كيف تنظرون إلى إصرار أبو مازن على عقد المجلس الوطني في نهاية الشهر الجاري في مدينة رام الله بعد رفض حماس والجبهة الشعبية وحركة الجهاد الإسلامي؟، قال أبو مرزوق: "أظهرت حركة فتح بأنها لا ترغب في الشراكة مع أحد، لا مع حركة حماس والجهاد الإسلامي، ولا الحركات الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية ولا حتى مع المعارضين من تنظيمها".

وأضاف "فتح تريد حصر القضية الفلسطينية بها، وترى أن من يخرج عن مفهومها هو خارج عن الإجماع الوطني، ثم قيدت كل الوضع الفلسطيني بسلوكها وسياساتها، ونحن في حركة حماس نرفض عقد المجلس الوطني تحت هذه الظروف، ونريد أن تكون دورة المجلس الوطني دورة توحيدية، لا دورة تكرس للانقسام الفلسطيني".

وأردف: "تفاهمات لقاء بيروت حول المجلس الوطني مطلع 2017، كانت واضحة بأن الكل الفلسطيني ضد عقد المجلس الوطني القديم، وإنما عقد مجلس وطني وحدوي وفي الخارج، وعرضت عدة عواصم عربية استضافته، إلا أن الرئيس عباس يستأثر بالقرار الفلسطيني وينقلب على كل ما تفاهمنا عليه".

ويتابع "نحن تقدمنا بطلب لرئيس مجلس النواب نبيه بري لاستضافة الجلسة في بيروت، وقد وافق وطلب من السفير الفلسطيني ببيروت الاتصال بالرئيس عباس إلا أن عزام الأحمد رد واشترط أن يعقد داخل الوطن. وان كان لا بد من عقده في الوطن فليعقد في قطاع غزة، إلا إذا كانت فتح لا تعترف بالقطاع جزءًا من الوطن".

ولفت أبو مرزوق إلى أن "استفراد عبّاس وعقده للمجلس الوطني في رام الله بهذا الشكل سيحد من الحضور ونوعيته وستتأثر قراراته بالاحتلال، وتقضي على فكرة (م.ت.ف) بتمثيلها للفلسطينيين ولا تعطي فرصة للتعددية في إطار البيت الواحد، وتلغي تفاهمات مارس ٢٠٠٥ ومايو ٢٠١١ المتعلقة بالمنظمة ويبقي الصراع في الساحة الوطنية ويكرس الانقسام وإن شئت فانظر إلى حجم الحاضرين والغائبين".

وختم أبو مرزوق حديثة بالقول: "عقد ما يسمى بالمجلس الوطني في رام الله، معناه المباشر نقل الإجماع الوطني حول تمثيل المنظمة لشعبنا الفلسطيني على حصر المجلس بالبعض الفلسطيني من تنظيم فتح، ولن نعترف بمخرجات هذا اللقاء لا اللجنة التنفيذية ولا رئاستها ولا المجلس الوطني".

## "فلسطينيو الخارج": لا نعترف بأي قرار نيابة عن الفلسطينيين

**رام الله- معا- 23\4\2018**

أكدّ مؤتمر "فلسطينيو الخارج" عدم اعترافه بأي قرار أو عمل تقوم به أي جهة نيابة عن الشعب الفلسطيني، معلنًا رفضه لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني تحت حراب الاحتلال، داعيًا إلى عقده في بلد عربي بمن تبقى من أعضائه على قيد الحياة، واتخاذ قرار بحل المجلس نفسه، والدعوة إلى انتخاب مجلس وطني جديد يشارك فيه كل فئات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

جاء ذلك في رسالة وجهها رئيس الهيئة العامة للمؤتمر سلمان أبو ستة، مشددا فيها على أنّ المؤتمر الشعبي هيئة وأفراداً لم يخولوا أي شخص أو جهة صلاحية التفاوض أو التوقيع على أي تفريط بالحقوق الوطنية الثابتة وأولها حق العودة.

وقال أبو ستة إنّ الكلمة الأولى والأخيرة ستبقى دوماً للشعب الفلسطيني، والذي يثبت في الوقت الراهن عبر مسيرات العودة أنه لن يتنازل أبدا عن حقه في العودة إلى أرضه واستعادة كل حقوقه المشروعة.

وعدّ أبو ستة دعوة رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني للاجتماع في رام الله في 30

نيسان 2018، تجديد للدعوة السابقة في 14ايلول 2015 والتي أسقطها الضغط الشعبي الكبير آنذاك لمخالفتها القواعد الوطنية الثابتة.

ولفت أبو ستة إلى أن آخر اجتماع شرعي للمجلس الوطني في الجزائر عام 1988، ولم يعقد أي اجتماع آخر بعد ذلك التاريخ في أي بلد عربي، وفي هذه الأثناء توفي 88 من أعضائه، كما سقطت عضوية الأعضاء العسكريين فيه بعد حل تنظيماتهم، وانتهت كذلك صلاحية عضوية النقابات والجمعيات المكونة للمجتمع الفلسطيني.

ونبه أبو ستة إلى أنه عقد خلال الفترة السابقة اتفاق أوسلو المدمر للمشروع الوطني الفلسطيني والذي أدى إلى إنشاء السلطة في الداخل، وتم على أثر ذلك تجميد مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتهميش الشعب الفلسطيني في الشتات، ما أضر بالمشروع الوطني ضررا أكبر من وعد بلفور المشؤوم.

وأكدّ على ضرورة تبني المؤتمر اسقاط اتفاق أوسلو وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها لخدمة أهداف الميثاق الوطني، وبمشاركة جميع القوى الفلسطينية في الداخل والخارج دون استثناء.

وبدون تمثيل ديمقراطي حر شامل للشعب الفلسطيني، فإن المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج لا يعترف بأي قرار أو عمل تقوم به أي جهة نيابة عن الشعب، كما أن المؤتمر لفلسطينيي الخارج هيئة وأفرادا لم يخولوا أي شخص أو جهة صلاحية التفاوض أو التوقيع على أي تفريط بالحقوق الوطنية الثابتة وأولها حق العودة.

## عميل شارك في اغتيال يحيى عياش: إسرائيل غدرت بي

أشار إلى مصادرة السلطة الفلسطينية لثروته، ورفض منح الجنسية الإسرائيلية لزوجته، وأنه يعيش في رعب خشية تصفيته

**القدس/ سعيد عموري/ الأناضول- 2018\4\23**

قال عميل فلسطيني شارك في اغتيال "يحيى عياش"، أحد أكبر قياديي كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس، إن إسرائيل، غدرت به، وسحبت منه "جميع الامتيازات"، بعد انتهاء عملية الاغتيال في 1996.

جاء ذلك في مقابلة تلفزيونية بثتها القناة الإسرائيلية الثانية، في وقت متأخر من مساء الأحد، مع العميل كمال حمّاد، دون أن تذكره اسمه الحقيقي صراحة.

ومن المعروف، أن العميل "حمّاد" هو المتورط في اغتيال القائد في كتائب القسام، "عيّاش"، وسبق أن أصدرت محكمة فلسطينية حكما عليه بالإعدام "غيابيا".

وأشار العميل، في المقابلة التلفزيونية، إلى أن إسرائيل "ترفض إعطاء زوجته الجنسية الإسرائيلية".

وفي 1996، قتلت المخابرات الإسرائيلية الداخلية "الشاباك"، عن طريق هاتف محمول مفخخ، يحيى عيّاش، القيادي البارز في كتائب عز الدين القسام، في مدينة غزة، بعد مطاردته لعدة سنوات، وعدد من محاولات الاغتيال الفاشلة.

واتهمت إسرائيل، عياش، المُلقب بـ"المهندس"، بالمسؤولية عن قتل عشرات الإسرائيليين، والتخطيط لعمليات تفجيرية نفذت في مدن إسرائيلية.

واعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي، في ذلك الوقت، شمعون بيرس، اغتيال عياش، انتصارا كبيرا، نظرا لفداحة الهجمات التي خطط لها عياش، وقدرته الكبيرة على التخفي.

وتمت عملية الاغتيال بعد أن تمكن العميل حمّاد من توصيل هاتف محمول "مفخخ"، إلى القيادي عيّاش، عن طريق ابن شقيقته، الذي كان أحد مرافقيه.

وبدأ عيّاش، وهو من قرية رافات، قرب نابلس، شمالي الضفة الغربية، تخطيط وتنفيذ عمليات تفجير ضد أهداف إسرائيلية في أعقاب مجزرة الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل (فبراير/مارس 1994)، التي نفذها مستوطن إسرائيلي ضد المصلين، وأسفرت عن مقتل 29 فلسطينيا وجرح نحو 150 آخرين.

وأشار العميل الفلسطيني، إلى أنه ما زال يعيش في حالة "رعب"، بسبب التهديد المتكرر عن نية حركة حماس الانتقام منه.

وأضاف إن إسرائيل سحبت منه كل الامتيازات بعد افتضاح أمره وانتهاء العملية.

وقال العميل في المقابلة، إنه كوّن ثروة مالية قدرها 20 مليون دولار، من عمله كمقاول بناء في قطاع غزة، إلا أن السلطة الفلسطينية صادرتها، بعد انكشاف أمره.

وقال إن إسرائيل لم تكرمه على ما قام به، وحاز معاملة سيئة من الإسرائيليين الذين رفضوا حتى منح الجنسية الإسرائيلية لزوجته.

وبيّن العميل، أن جهاز المخابرات الإسرائيلية "الشاباك"، لم يثق به ولم يطلعه على زرع عبوة ناسفة لاغتيال المهندس في الهاتف المحمول الذي أعطاه لابن أخته أسامة حماد، رفيق يحيى عياش، خلال الدراسة في جامعة بيرزيت الفلسطينية.

ولفت العميل إلى أنه فقدَ كل أمواله، وأنه يعيش في حالة رعب متواصل منذ اغتيال عياش.

ويغلق العميل نوافذ منزله خشية من اغتياله، بطلب من "الشاباك".

ولم يكشف العميل أين يسكن في الوقت الحالي.

## "الجنائية" الدولية تقبل قضية رفعها مركز فلسطيني ضد الجيش الإسرائيلي

**رام الله/ قيس أبو سمرة/ الأناضول- 23\4\2018**

قبلت محكمة الجنايات الدولية، قضية رفعها مركز فلسطيني متخصص في شؤون المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ضد الجيش الإسرائيلي.

وقال فهد أبو الحاج مدير مركز أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة، في جامعة القدس ببلدة أبو ديس شرقي القدس، اليوم الاثنين، إن المحكمة الجنائية الدولية، قبلت قضية كان قد تقدم بها نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2017 على إثر اقتحام قوة إسرائيلية لمركزه وتدميره.

وبيّن أبو الحاج، في حوار خاص مع وكالة الأناضول، أنه "قدم ملفا متكاملا حول جريمة اقتحام وتدمير وسرقة مقتنيات المركز".

وأضاف:" تلك الجريمة تحمل طابعا خاصا، حيث تم استهداف جزء من التراث العالمي والإنساني، في مركز أبو جهاد ويحوي على مجهودا ثقافيا فكريا وفنيا تراثيا للإنسان الفلسطيني المعاصر".

وأوضح أن كل المتاحف والمراكز الموسوعية في العالم "محمية وفق القوانين الدولية والمحلية".

وكان الجيش الإسرائيلي قد داهم بتاريخ 12 ديسمبر/ كانون الأول 2017 مركز "أبو جهاد"، ودمر محتوياته وصادر جزء منها، بحسب أبو الحاج.

ووقّع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، نهاية ديسمبر/كانون الأول2014، على ميثاق "روما" وملحقاته، المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية.

ووافقت المحكمة الجنائية على طلب فلسطين، وباتت عضوا فيها منذ الأول من أبريل/نيسان 2015.

## حماس: استمرار عقوبات عباس ابتزاز مقابل أثمان سياسية رخيصة

**غزة – صفا 2018\4\23**

قالت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إن استمرار إجراءات الرئيس محمود عباس "الانتقامية" ضد أهلنا في غزة وقطع رواتب موظفي السلطة مؤخرا، عملًا مجردًا من كل القيم والمبادئ الأخلاقية والوطنية والإنسانية، وضربًا لمقومات وعوامل صمود أبناء القطاع، وابتزازهم في لقمة عيشهم مقابل أثمان سياسية رخيصة.

وقالت الحركة في بيان الثلاثاء إنها إذ تحذر من استمرار هذه السياسة التي تستهدف الوحدة المجتمعية لشعبنا وتكرس الانقسام وفصل الضفة عن غزة تمهيدًا لتنفيذ الصفقات التي تحاك في الغرف المغلقة فيما يتعلق بغزة والقضية الفلسطينية، لتعبر عن كامل تضامنها ووقوفها إلى جانب مطالب الموظفين كافة دون استثناء.

ودعت الكل الفلسطيني وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى الوقوف عند مسؤولياتهم والتدخل الفوري والعاجل لوقف هذه المجزرة وهذا الاستهتار بحياة مليوني فلسطيني في غزة يعيشون أسوأ ظروف الحياة، والعمل على إنهاء الحصار الظالم بحقهم.

وفرض عباس في إبريل العام الماضي إجراءات عقابية على قطاع غزة بدعوى إجبار حركة حماس على تسليم القطاع لحكومة الوفاق الوطني، وأعقبها فرض عقوبات جديدة على خلفية التفجير الذي استهدف موكب رئيس الوزراء الذي اتهم حماس بالمسؤولية الكاملة.

وشملت "عقوبات أبريل" خصم 30% لـ 50% من رواتب موظفي السلطة، وتقليص كمية الكهرباء التي تراجع عنها بعد عدم خصمها من أموال المقاصة، والتحويلات الطبية، وإحالة الآلاف إلى التقاعد المبكر الإجباري.

وتحجم السلطة حتى اللحظة عن صرف رواتب موظفيها في غزة لشهر مارس، بدون ذكر أي أسباب، بالرغم من صرفها لنظرائهم في الضفة الغربية، الأمر الذي فاقم معاناة قطاع غزة بشكل غير مسبوق.

## الوطني ... اجتماع "مصالح" بعيدا عن القانون

**الرسالة نت 23\4\2018**

تتجاهل القيادة الفلسطينية تزايد حجم المقاطعة لجلسة المجلس الوطني، وتصر على الذهاب منفردة حتى لو خالف ذلك القانون.

الجلسة وبحسب مراقبين ستضر بالقضية الفلسطينية في الوضع الراهن بسبب فقدانها للإجماع الوطني وتجاهلها لدعوات التأجيل لتكون بوابة لإنهاء الانقسام كما أقر لقاء بيروت العام الماضي.

ويبلغ عدد أعضاء المجلس الوطني ممن هم على قيد الحياة 691 عضوا من أصل 765 إجمالي أعضاء المجلس، وتقر اللوائح التنظيمية للمجلس الوطني بأن اكتمال النصاب القانوني للجلسة يجب أن يتجاوز ثلثي الأعضاء بواقع 460 عضوا، كما تنص اللوائح على أن نواب المجلس التشريعي هم أعضاء في المجلس الوطني، وبذلك تمثل حركة حماس ما مجموعه 70 عضوا في المجلس.

ويتوزع التمثيل النسبي لأعضاء المجلس كالتالي: الضفة الغربية 374 عضوا، قطاع غزة 130، الأردن 60، باقي الدول العربية 83، وباقي دول العالم 44.

ونقلت تصريحات صحفية أن 120 ممثلا من قطاع غزة قرروا مقاطعة المجلس، بالإضافة لمقاطعة 25 ممثلا من الضفة الغربية، كما قاطع اتحاد المؤسسات والفعاليات الفلسطينية في أوروبا جلسات المجلس الوطني، بالإضافة لوفاة 74 عضوا من المجلس الحالي.

عضو المجلس الوطني الدكتور فايز أبو شمالة قال إن عضوية اللجنة التنفيذية يقررها المجلس الوطني من خلال انتخاب قائمة تقدم لأعضاء المجلس يتم التوافق عليها، وبذلك يكون أعضاء التنفيذية مكلفين من الوطني الذي من حقه القانوني استبدال بعض الأعضاء أو إضافة جدد.

وأضاف: أن الأعضاء الممثلين للفصائل الفلسطينية من حق الفصائل استبدالهم، والمنظمات الشعبية واللجان من حقها استبدال ممثليها كما تراه مناسبا، موضحا أنه من غير القانوني شطب أسماء بعض المستقلين ووضع غيرها.

وبحسب أبو شمالة فإن إضافة أي عضو من المستقلين يجب أن يتم بموافقة المجلس الوطني، مشيرا إلى أن ما يحدث حاليا تلاعب بالأسماء من خلال تغيير وانتقاء وإضافة بما يناسب مع رغبة القائمين على عقد جلسة المجلس في رام الله.

ويشدد أبو شمالة أنه من غير القانوني ألا نجد تمثيلا لستة ملايين فلسطيني في الخارج، مع أنهم يمثلون نسبة 50% من المجموع الفلسطيني، منوها الى أن تمثيل غزة ضعيف جدا.

وبين أن ما يجري يؤكد أن هناك تلاعبا بالجلسة وفق ما يريد الموجودون برام الله، لافتا إلى أن الحضور يجب أن يزيد عن النصف إلا أن الوقائع على الأرض لا تشير بذلك.

ولفت أبو شمالة إلى أنه يشترط اكتمال ثلثي الأعضاء للدعوة لعقد جلسة واستبدال اللجنة التنفيذية، فيما بإمكان الثلث الدعوة لتأجيل عقد المجلس.

ويعمل أعضاء المجلس الوطني غير الراغبين بالحضور للحشد بنسبة الثلث والمطالبة بتأجيل الجلسة من رئيس المجلس الوطني، وبحسب أبو شمالة فإن هناك حشدا بتوقيع أكثر من 200 عضو لإيصال الرسالة والمطالبة بالتأجيل خشية على مستقبل القضية.

ويرى أنه يسهل التلاعب بالنصاب طالما تم إضافة أعضاء جدد، كما أن جزءا كبيرا من فتح ومنتفعين قرروا الحضور، مؤكدا أن مؤتمرا وطنيا بمشاركة التنظيمات سيعقد قبل موعد الجلسة بيومين كي يعلن عن موقف فلسطيني رافض لما سيصدر عن المجلس.

بدوره اعتبر الخبير في القانون الدكتور انيس فوزي قاسم أن تحديد عضوية المجلس وعدد الأعضاء هي من المشاكل الكبرى التي يصعب حلّها دون توافق واسع بين كافة الفصائل.

ورأى أن ملء الشواغر للأعضاء الذين توفاهم الله أو أصبحوا غير قادرين على أداء مهامهم هي كذلك من المعضلات القانونية التي تتجاوز قدرات الأجهزة الإدارية في المجلس الوطني.

ويقول قاسم إن المدة القانونية للعديد من القيادات والمؤسسات قد انقضت وفقدت صلاحيتها ولم تعد تملك الشرعية لمواصلة اعمالها وكأنها تتجاهل هذه القيود والضوابط بقصد واصرار. وأضاف: هذه قضايا تقف حجر عثرة أمام الدعوة لعقد المجلس الوطني، ويمكن تحدّي الدعوة على أسس قانونية تستند الى الميثاق الوطني والنظام الاساسي واللائحة الداخلية والأعراف التي استقرّ عليها التعامل في الساحة الفلسطينية.

ويرى أن الطريقة التي يعقد بها المجلس الوطني والتوقيت الذي وقعت فيه الدعوة ربما لم تأخذ في اعتبارها الآثار العميقة لصفقة القرن ولقدرات الأجهزة القائمة على التعامل معها.

أما المكان فهو أشدّ فتكاً من عنصر الزمان بحسب قاسم، ذلك ان اختيار رام الله مكاناً للاجتماع هو تكريس لهيمنة سلطة الاحتلال على الخيارات الفلسطينية، وتجربة اجتماع المجلسين السادس والسابع لحركة فتح أكدت ان للاحتلال التأثير الأهم على نوعية الحضور وتحديد اتجاهاتهم وضبط لغة القرارات.

## هكذا رد عزام الأحمد على معارضي عقد "المجلس الوطني"

**لندن- عربي21 23\4\2018**

علق عضو اللجنة التنفيذية لحركة فتح عزام الأحمد، على المعارضين لعقد المجلس الوطني الفلسطيني المقرر عقده نهاية الشهر الحالي.

وقال الأحمد في مقابلة تلفزيونية مع تلفزيون فلسطين، إن "المجلس الوطني سيعقد الاثنين المقبل في موعده، شاء من شاء وأبى من أبى"، متابعا قوله: "إلّى مش عاجبه يشرب من البحر الميت، وبحر غزة الجانب الذي فيه تلويث"، بحسب تعبيره.

وكان أكثر من 100 شخصية من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني قد وجهوا رسالة إلى رئيس المجلس سليم الزعنون، للمطالبة بتأجيل عقد المجلس دورته الثالثة والعشرين المزمعة في رام الله نهاية الشهر الجاري، مشددين على أن "مكان انعقاد الجلسة، يحول دون وصول الكثير من الأعضاء بسبب الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا، ما يؤدي بالضرورة إلى حضور أعضاء دون آخرين".

وسبق أن أعلنت الجبهة الشعبية عدم مشاركتها في الاجتماع، تفاديا لتعزيز الانقسام الفلسطيني في ظل غياب حركتي حماس والجهاد الإسلامي عن المجلس، كونهما فصائل وازنة في الساحة الفلسطينية.

## اغتيال الشَّهيد البطش في ماليزيا يُفَجِّر جَدلاً في أوساط "حماس" بين مَدرَستين إحداها تُطالِب بالانتقام ونَقل العمليّات إلى الخارج والثَّانِية بِضَبط النَّفس.. لِمَن تَكون الغَلبة؟ وما هِي انعكاسات هذهِ الاغتيالات للعُقول على الحَرَكة؟

**"رأي اليوم" 2018\4\23**

تُدرِك القِيادة الإسرائيليّة جيّدًا أنّ حَركة المُقاومة الإسلاميّة تَسير على خُطَى "حزب الله" من حيث التَّركيز على امتلاك العُقول المُتمَكِّنة من التُّكنولوجيا الحَديثة القادِرة على تطوير أسلحة نوعيّة، وخاصَّةً الصَّواريخ وطائِرات "مُسيَّرة" أو "الدرونز"، ولهذا باتَت تُركِّز في الأيّام الحاليِّة على اغتيال كُل مُبدِع فِلسطيني أو عربي أو إسلامي في هذا المِضمار، وهذا ما يُفَسِّر اغتيال "الموساد" الإسرائيلي للشَّهيدين التونسي الدكتور محمد الزواري عام 2016 والفِلسطيني الدكتور فادي البطش قبل يَومين في ماليزيا.

هذا الاستهداف الاستخباري الإسرائيلي للمُجاهِدين الفِلسطينيين داخِل الأراضي المُحتلَّة وخارِجها، ربّما يَدفع بِقِيادة حركة "حماس" وسائِر الفَصائِل الفِلسطينيّة الأُخرى إلى التخلِّي عن "فَضيلة" ضَبط النَّفس، ونَقل المَعركة إلى خارِج فِلسطين المُحتلَّة، مِثلما أكّد لنا مَسؤولٌ كبيرٌ في الحَركة، "لأنّ الكَيل قد طَفَح"، حسب تعبيره.

هُناك مَدرستان داخِل حركة "حماس" تنقسِمان حول هذهِ المَسألة وكيفيّة التَّعاطِي معها:

. الأولى: تُطالِب بالرَّد الانتقامي على كُل عمليّة اغتيال تستهدف الكوادِر "الحمساويّة" في كُل مَرّة تَستهدِف فيها المُخابرات الإسرائيليّة قِياديًّا فِلسطينيًّا في عواصِم أو مُدن خارِج فِلسطين المُحتلَّة، والتخلِّي عن سِياسة الحَذر في هذا المِضمار، ونَضرِب مَثلاً بالجَبهة الشعبيّة لتحرير فِلسطين التي بادَرت فورًا باغتِيال الوَزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي، انتقامًا لاغتيال الشهيد أبو علي مصطفى، أمينِها العام.

. الثَّانية: ترى أنّ القِيادة الإسرائيليّة تُريد استدراج حركة "حماس" لتَنفيذ عمليّات انتقاميّة في الخارِج لإلصاق تُهمَة "الإرهاب" بها، على غِرار ما حدث لمُنظَّمة التحرير الفِلسطينيّة عندما أقدمت فَصائِلها على تفجيرات وخَطف طائِرات، وهجمات على السَّفارات الإسرائيليّة في فترتيّ السَّبعينات والثَّمانينات مِن القَرن الماضي، ويَضرِب أنصار هذهِ المَدرسة بحالة ضَبط النَّفس التي يتبعها "حزب الله" مَثلاً حيث يَحصُر المَعركة داخِل الأراضي المُحتلَّة مع استثناءات غير مُؤكَّدة، مِثل عمليةٍ استهداف حافِلة تَقِل إسرائيليين في بلغاريا، وأُخرى

استهدفت تفجير السَّفارة الإسرائيليّة في بوينس آيريس، ولم يتم العُثور على أيِّ دليل يُثبِت الاتّهامات الإسرائيليّة حتى اليوم.

ويُجادِل أنصار المَدرسة الأولى التي تُطالِب بأعمال انتقاميّة ضِد أهداف إسرائيليّة في الخارِج، بالقَول أنّ جِهاز "الموساد" كسر كُل القَواعِد، ونَفّذ اغتيالاتِه في مُدن وعواصِم عَربيّة وإسلاميّة، ولم يتم تَوجيه أيَّ لَومٍ غَربيّ لإسرائيل، مُضافًا إلى ذلك أنّ حركة "حماس" مَوضوعةٌ على قائِمة الإرهاب أصلاً، وليس لدَيها ما يُمكِن أن تَخسره، خاصَّةً أنّ عمليّات اغتيال كوادِرها المَيدانيّة وعُقولِها الإبداعيّة تزايَدت في الأعوامِ الأخيرة بسبب اطمئنان الحُكومة الإسرائيليّة لعَدم حُدوث أي رُدود انتقاميّة.

من الصَّعب علينا أن نُرَجِّح كفّة هذهِ المَدرسة أو تلك، وما يُمكِن قوله أن حِدّة الجَدل بين أنصار المَدرستين تصاعَدت بعد اغتيال الشهيد الدكتور البطش في ماليزيا، وإن كان الاعتقاد السَّائِد بأنّ كفّة مدرسة ضَبط النَّفس ما زالَت هي الأعلى قليلاً حتّى كِتابة هذهِ السُّطور.

الأمر المُؤكَّد أنّ خسارَة الشَّهيدين الزواري والبطش كبيرة بالنِّسبة إلى كتائب القسام، الجَناح العَسكريّ لحَركة "حماس" فالأوّل كان مهندس صِناعة طائِرات "أبابيل" المُسيَّرة، والثَّاني أبدَع في تكنولوجيا الصَّواريخ وتَطوير قُدراتِها ودِقّة أهدافها، ولكن حركة "حماس" حركة "ولّادَة"، وتستطيع تَعويض مُبدعيها الذين دَرَّبوا كوادِر عَربيّة وإسلاميّة في مُختَلف مَجالات العُلوم العَسكريّة، مِثلما قال لنا "مَسؤولٌ كَبيرٌ" فيها.

الرَّد على اغتيال الشهيد البطش سيأتي حَتمًا، فالعَقل الفِلسطيني الذي ابتدع الطَّائرات الشِّراعيّة، وبعدها الأخيرة "المُسيَّرة" والصَّواريخ المُتطوِّرة، وأخيرًا مَسيرات العودة، التي تُجسِّد المُقاومة السِّلميّة في أقوى صُورِها، لن يَعجز عن مُفاجأةِ الكَثيرين برَدٍّ انتقامِيٍّ بحَجم الشُّهداء، تمامًا مِثلما تَوعّدت كتائِب القَسَّام بتَنفيذ اربع عمليّات انتحاريّة على اغتيال الشَّهيد المهندس يحيى عياش عام 1996، ووفَت بالعَهد.

ومن المُفارَقة أنّ العَميل كمال حماد الذي زَوَّد الشهيد عياش بهَاتِفٍ ملغوم عبر ابن اخته الذي كان مُرافقًا لعياش، خرج في مُقابلةٍ مع القناة الثانية الإسرائيليّة يتَّهِم "الموساد" بالغَدر بِه، والتخلِّي عنه، ورَفض تَجنيس زوجته، وباتَ يَتسوَّل لُقمَة عَيشه، وهو الذي كَوَّن ثَروةً مِقدارها 20 مليون دولار من أعمال المُقاولات في قِطاع غزّة، صادَرتها السُّلطة في حينِها، وباتَ الرُّعب مِن الاغتيال يتلبَّسُه، مِثله مِثل أنطوان لحد، الذي فتح مَطعَمًا للفلافل في تل أبيب.

إنّها حَربٌ طَويلة، واغتيال الشُّرفاء والمُجاهِدين هِي إحدى حَلقاتِها، ولكن الغَلبة كانَت دائِمًا للمُقاوِمين الذين يُقاتِلون بالوَسائل كُلِّها لاستعادة حُقوقِهم المُغتَصَبة، والمُقاومة الفِلسطينيّة لن تَكون استثناء.

## الأحمد يعلن الاستعداد لعقد مجلس وطني جديد بمشاركة حماس حال انتهى الانقسام ويؤكد توزيع جدول أعمال الحالي

**غزة - «القدس العربي»: 2018\4\24**

أعلن عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عن عقد مجلس وطني جديد، بمشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، في حال جرى إنهاء الانقسام، فيما رفضت حماس عقد المجلس بتشكيلته الحالية، واعتبرته «استبدادا سياسيا».

وطالب خلال مقابلة مع التلفزيون الفلسطيني، حماس بإنهاء الانقسام الحاصل، مؤكدا أن دورة المجلس الوطني ستعقد في موعدها المحدد في الثلاثين من أبريل/ نيسان الحالي. وأوضح أن الاستعدادات لعقد المجلس الوطني تجرى على قدم وساق، وأنه تم توزيع الدعوات وجدول الأعمال المقترح، مشدداً على أهمية عقده لـ «تعزيز أوضاع مؤسسات منظمة التحرير، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من الانتقال إلى الدولة، ومواجهة التحديات المستقبلية».

وأضاف «بعد سلسلة مشاورات استمرت عدة شهور لعقد المجلس، أقرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عقد دورة جديدة للمجلس الوطني القائم، بعد أن فشلت كل الجهود التي بذلت، من أجل قيام حماس بإنهاء الانقسام، لكن دون جدوى، فصوتت اللجنة التنفيذية على عقد دورة جديدة للمجلس القائم».

وأكد أن جميع الفصائل المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية مجمعة على عقد الدورة الجديدة للمجلس الوطني، باستثناء الجبهة الشعبية التي تحفظت على عقد المجلس داخل الوطن.

وتطرق الأحمد إلى الاجتماعات التي عقدت الأسبوع الماضي بين وفد فيادي كبير من فتح، وآخر من الجبهة الشعبية في القاهرة، لافتا إلى أنها بحثت الأوضاع السياسية. وأشار إلى أنه كان هناك «تفاهم مشترك وعميق» حول كافة القضايا السياسية التي طرحت، مثل المقاومة الشعبية، ومسيرة العودة، وكيفية مواجهة سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، والتوجه لمجلس الأمن وملاحقة اسرائيل دولياً.

وقال «تطرقنا للعلاقات الثنائية، وأكدنا على استمرارية الاجتماعات الدورية الثنائية»، وعبر عن أمله في أن تشارك الجبهة الشعبية التي أعلنت في وقت سابق مقاطعتها لجلسة المجلس الوطني. وأشار إلى أن الجبهة الشعبية أكدت أن كل قرارات المجلس الوطني التي ستصدر، وتلتقي مع مواقفها، ستكون مرحبة بها، وأنها متمسكة بمنظمة التحرير.

وجددت حماس رفضها لعقد المجلس الوطني يوم 30 الحالي، وقال الناطق باسم الحركة عبد اللطيف القانوع، إن عقد المجلس بهيئته الحالية «يهدف لإبقاء القرار الفلسطيني رهينا لفريق أوسلو، ولتجديد شرعية قيادات فتحاوية تهيمن على مؤسسات شعبنا منذ عقود».

وقال في تصريح صحافي إنه «لا قيمة لاجتماع المجلس الوطني، ما لم ينطلق من قاعدة الشراكة ويستند على إرادة شعبنا، ويعزز وحدته»، لافتا إلى أن ما دون ذلك يعد «ترسيخا للانقسام، واستبدادا سياسيا».

يشار إلى أن حماس والجهاد الإسلامي غير مشاركتين في منظمة التحرير، ولم تدعيا لحضور جلسات المجلس، وطالبتا بأن يعقد وفق التفاهمات التي جرت، ومن ضمنها ما جرى التوصل إليه في بيروت في يناير/ كانون الأول من العام الماضي، بعقد مجلس توحيدي يتم انتخاب أعضائه.

## الأحمد: «حماس» تريد حواراً بلا نتائج و «الوطني» في موعده رغم معارضة الفصائل

**غزة – فتحي صبّاح الحياة 2018\4\24**

اتهم عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، مفوض العلاقات الوطنية فيها عزام الأحمد حركة «حماس» بأنها تريد «حواراً بلا نتائج»، مؤكداً عقد جلسات المجلس الوطني في الثلاثين من الشهر الجاري، على رغم معارضة حركتي «حماس» و «الجهاد الإسلامي» و «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» وعدد من فصائل منظمة التحرير. وأبدى استعداد الحركة لعقد مجلس وطني جديد وفق إعلان (القاهرة) 2005 تشارك فيه كل من «الجهاد الإسلامي» و»حماس» شرط أن تنهي الأخيرة الانقسام.

وفيما لم يتخذ عدد آخر من فصائل المنظمة قراراً بعد بالمشاركة أو المقاطعة، قال الأحمد في حديث إلى «تلفزيون فلسطين» الرسمي، أن «الاستعدادات لعقد المجلس الوطني تجرى على قدم وساق، إذ تم توزيع الدعوات وجدول الأعمال المقترح».

وأكد أن «الفصائل كلها المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية مجمعة على عقد الدورة الجديدة للمجلس الوطني، باستثناء الجبهة الشعبية التي تحفظت عن عقد المجلس داخل الوطن». ورد عضو المكتب السياسي لـ «الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين» طلال أبو ظريفة في تصريح إلى «الحياة» على كلام الأحمد، مؤكداً أن «الديموقراطية لم تقرر بعد المشاركة في جلسات المجلس أو مقاطعتها» و «ستتخذ قرارها النهائي قريباً»، مجدِّداً المطالبة بـ «عقد مجلس وطني توحيدي لمواجهة الأخطار المحدقة بالقضية الفلسطينية».

وعلمت «الحياة» أن الأمين العام لـ «الديموقراطية» نايف حواتمة سيلتقي الأحمد قريباً لإجراء حوارات حول عقد المجلس وبقية القضايا الفلسطينية. وشدد حواتمة، وفقاً لبيان صادر عن الجبهة، على «أهمية تأمين فرصة لحوار وطني شامل يُبنى على قرارات اللجنة التحضيرية (التي عقدت آخر اجتماع لها في بيروت مطلع العام الماضي) برئاسة الزعنون لإنهاء الانقسام».

وكان حواتمة التقى أخيراً رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون وبحث معه في عقد المجلس وآخر التطورات السياسية، وأكد له «عقد مجلس وطني توحيدي، والتوقف عن السياسات الانفرادية، والإعداد الجاد والمسؤول للبرنامج السياسي الموحد وقرارات إصلاح مؤسسات منظمة التحرير، وفي المقدمة الوحدة والشراكة الوطنية بين الفصائل والتيارات كافة».

وأكد القيادي في «المبادرة الوطنية» الدكتور عائد ياغي أن «المبادرة لم تقرر بعد المشاركة من عدمها، وستتخذ قرارها خلال الأيام القليلة المقبلة».

وقال عضو المكتب السياسي لحزب «فدا» سعدي أبو عابد أن «اللجنة المركزية للحزب قررت بغالبية بسيطة المشاركة في المجلس الوطني».

وفي ما يتعلق بلقاءات وفدين من «فتح» و «الشعبية» الأسبوع الماضي في القاهرة، قال الأحمد: «بحثنا في الأوضاع السياسية، وكان هناك تفاهم مشترك وعميق في جميع القضايا السياسية التي طُرحت، مثل المقاومة الشعبية، ومسيرة العودة، وكيفية مواجهة سياسة (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب، والتوجه إلى مجلس الأمن وملاحقة إسرائيل دولياً».

ودعا «حماس» إلى إنهاء الانقسام، قائلاً: «إذا تم ذلك، مستعدون لعقد مجلس وطني جديد وفق إعلان (القاهرة) 2005 تشارك فيه كل من حماس والجهاد الإسلامي».

وكشف الأحمد أن رئيس جهاز الاستخبارات العامة المصرية اللواء عباس كامل أكد له «دعم مصر عقد المجلس الوطني وعدم الانتظار، من أجل تعزيز وضع المنظمة».

وعلمت «الحياة» من مصادر فلسطينية أن الأردن والسعودية يدعمان خطوات الرئيس محمود عباس في عقد المجلس الوطني.

وقال عضو اللجنة المركزية لـ «الشعبية» حسين منصور في تصريح إلى «الحياة» أن قرار الجبهة مقاطعة المجلس الوطني «عبّر عن الإرادة الشعبية والإجماع الوطني». وانتقد منصور بشدة «فبركة الأكاذيب وبث الإشاعات وتصاعد وتيرة التحريض من أقلام دفعتها ووجّهتها أطراف رأت في موقف الجبهة ضرراً لمصالحها وامتيازاتها وتهديداً لمراكز نفوذها وتحالفاتها المصلحية»، معتبراً ذلك «محاولةً من هذه الأطراف لمواصلة اختطاف القرار الوطني الفلسطيني والمؤسسة الوطنية الجامعة، ورهنها لأجندات إقليمية ودولية معادية لشعبنا».

إلى ذلك، قال الناطق باسم «حماس» عبداللطيف القانوع أمس، أن عقد المجلس بهيئته الحالية «يهدف إلى إبقاء القرار الفلسطيني رهينة لفريق اتفاق أوسلو، ولتجديد شرعية قيادات فتحاوية تهيمن على مؤسسات شعبنا منذ عقود». واعتبر القانوع أن «لا قيمة لاجتماع المجلس الوطني ما لم ينطلق من قاعدة الشراكة، ويستند إلى إرادة شعبنا، ويعزز وحدته، وما دون ذلك ترسيخ للانقسام واستبداد سياسي نرفضه».

## عزام لـ"السلطة الفلسطينية":لا يجوز استخدام أرزاق المواطنين لتحقيق موقف سياسي..
## والجهاد لن تشارك في تأسيس كيان موازي يزيد الإنقسام

**أمد/ غزة: 2018\4\23**

أكد عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد نافذ عزام أن حركته لن تشارك في تأسيس كيان موازي من شأنه أن يزيد الساحة الفلسطينية تشرذماً، و يزيد الأعباء على شعبنا الفلسطيني.

جاءت أقوال عزام هذه خلال كلمة له في مهرجان نظمته حركة الجهاد لتأبين أربعة من عناصر سرايا القدس، الذين ارتقوا الأسبوع الماضي، في انفجار داخلي في رفح جنوب قطاع غزة.

و أوضح عزام أن حركته ستواصل مساعيها و جهودها لترميم البيت الداخلي الفلسطيني، و تعزيز صمود أبناء شعبنا و ثوابته، لتحقيق التوافق مهما تضاءلت فرص النجاح.

و في سياق منفصل، أشار عزام الى أن تهديدات الاحتلال و ممارساته لن تثني شعبنا عن مواصلة طريق جهاده، مؤكداً أن شعبنا أقر في وجدانه أنه صاحب حق، و ينتصر لدينه و قضيته، و أنه جزء من أمة كبيرة.

ووجه عزام رسالة للسلطة الفلسطينية قائلاً: "بغض النظر عن نسبة الخطأ و الصواب فيما يخص الخلاف الداخلي، فلا يجوز التحكم بأرزاق الناس، و استخدامها لتحقيق موقف سياسي".

و قال: "إن سياسة تأخير الرواتب أو الغائها مرفوضة، فلا يجوز أن يكافأ هذا الشعب العظيم بإذلاله و الضغط عليه من خلال لقمة عيشه مهما كان المبرر و الخلاف"، لافتاً الى أن من الواجب أن يضاعف ما يقدم لشعبنا و أهلنا في قطاع غزة، لا سيما و هم يعيشون ظروفاً من البؤس.

و حول نية عقد المجلس الوطني الفلسطيني خلال الأيام المقبلة، أكد عزام على أن الجميع تقريباً اتفقوا على رفض عقد المجلس إلا في ظل توافق كامل و مشاركة من الجميع، داعياً الرئيس محمود عباس لتأجيل عقد هذه الدورة و أن يكثف مساعيه لتحقيق التوافق قبل أي اجتماعات.

## سجال بين {فتح} و{حماس} يعقّد المصالحة

**رام الله: كفاح زبون الشرق الاوسط 24\4\2018**

هاجمت حركة حماس بشدة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس، متهمة إياه بارتكاب مجزرة إجراءات ضد قطاع غزة، وذلك بعد قليل من دعوة رئيس الوزراء الفلسطيني، رامي الحمد الله، الحركة إلى دعم عباس.

وطالب الحمد الله، حماس، بتسليم غزة والوقوف صفاً واحداً خلف عباس من أجل وحدة الوطن، لكن الحركة ردت بهجوم على عباس، داعية الأوروبيين والعرب إلى التدخل الفوري والعاجل لوقف ما سمته «المجزرة التي يقودها عباس ضد قطاع غزة»، وذلك «مقابل أثمان سياسية رخيصة».

والهجوم الحمساوي على عباس يشير بوضوح إلى تعقيدات في محاولات استئناف جهود المصالحة. كما فجر الخلاف حول تسليم قطاع غزة، خلافاً آخر حول انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، إذ رفضت «حماس» المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله، وطالبت بتأجيله لحين الاتفاق على مجلس توافقي يشارك فيه الجميع ويجري خارج رام الله. لكن حركة فتح أعلنت بشكل صريح أن «حماس» لن تكون جزءاً من المنظمة قبل إنهاء الانقسام.

## الفلسطينيّون يشكّون بدعم الجامعة العربية للقدس

**بقلم داود كتّاب المينيتور 2018\4\24**

عندما قرّرت القيادة السعودية نقل القمة العربيّة السنويّة من العاصمة السعودية الرياض إلى مدينة الظهران الشرقية، كان من المتوقع أن يُطلق اسم المدينة على هذه القمة المنعقدة في 15 نيسان/أبريل، أو على الأقل اسم أي مدينة أخرى في المملكة. فالقمة الأخيرة التي عُقدت على شواطئ البحر الميت في الأردن في شهر آذار/مارس 2017، أُطلق عليها اسم "قمة عمان".

ولكن في منتصف التصريحات الافتتاحية، أعلن الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود عن تغيير في التسمية بينما كان يقدّم الرئيس الفلسطيني محمود عباس. "ستُدعى هذه القمة، قمة القدس"، صرّح الملك أمام رؤساء البلدان الـ15 وستة ممثلين آخرين عن جامعة الدول العربية.

أعلن الملك أيضًا عن عددٍ من التبرعات؛ بما في ذلك 150 مليون دولار لصيانة الأوقاف الإسلاميّة في القدس و50 مليون دولار للمساعدة في تغطية الميزانية السنوية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بعد أن قامت الولايات المتحدة بتقليص مساعداتها للمنظمة في وقت سابق من هذا العام.

كانت الولايات المتحدة قد علّقت في شهر كانون الثاني/يناير الماضي مبلغ 65 مليون دولار من مساعداتها للأونروا احتجاجًا على مقاطعة الحكومة الفلسطينية للمسؤولين الأميركيين عقب قرار دونالد ترامب حول القدس.

لم نعرف تمامًا ما الذي دفع العاهل السعودي إلى التطرق إلى موضوع القدس بخاصةً أنّ ابنه ولي العهد محمد بن سلمان الذي يشغل أيضًا منصب وزير الدفاع في المملكة قام مؤخرًا بجولة واسعة النطاق في الولايات المتحدة امتدّت ما بين 19 و22 آذار/مارس الماضي، تخلّلتها أيضًا زيارة إلى البيت الأبيض.

بالكاد تحدّث محمد عن القدس في خلال جولته الأميركية. في الواقع، وفي مقابلة مع مجلّة "ذا أتلانتيك" الأميركية، بدا وكأنه يميل أكثر من أي وقتٍ مضى إلى اعتراف أحاديّ الجانب بدولة إسرائيل في حديثٍ صادم تصدّر عناوين الصحف.

فقد سأله رئيس تحرير المجلّة جيفري غولدبرغ، "هل تعتقد أنّ الشعب اليهودي يحق له إقامة دولة قومية على الأقل في جزء من موطن أجداده؟" أجابه الأمير: " أعتقد أنّ لكلّ شعب، في أي مكان، الحق في العيش في أمة سلمية. أعتقد أنّ الفلسطينيّين والإسرائيليّين لهم الحق في امتلاك أرضهم الخاصّة."

ولكنّ المجلة تلاعبت بتصريح الأمير في نسختها عن المقابلة في 2 نيسان/أبريل الماضي، بحذفها إشارته إلى الفلسطينيّين، ليصبح العنوان الفرعي على الشكل التالي: "في محادثة واسعة النطاق، اعترف الأمير محمد بن سلمان أيضًا بحق الشعب اليهودي بامتلاك 'أرضه الخاصة'".

في تصريحٍ للمونيتور، قال حسين الشيخ الذي كان عضوًا في الوفد الفلسطيني إلى القمة العربية، إنّ قضية القدس تشكّل أولويّة دائمة بالنسبة إلى العرب، لذلك ليس من الغريب أن يقوم العاهل السعودي بتغيير اسم القمة.

من جهته، قال للمونيتور أمين عام الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، حنّا عيسى، إنّ قرار العاهل السعودي جاء بناءً على طلبٍ مباشرٍ من الفلسطينيين. وصرّح حنّا قائلًا: "قام الرئيس محمود عباس شخصيًا بطلب ذلك من الملك سلمان كي يوضح للجميع أنّ العرب متّحدون في دعمهم للموقف الفلسطيني بشأن القدس".

وردّد البيان الختامي للقمة العربية في 2 نيسان/أبريل الماضي الموضوع عينه وهو دعم الموقف الفلسطيني. وقد جاء في البيان: "تؤكد عدم شرعية القرار الأميركي بالاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل، ونحن نرفض رفضًا قاطعًا الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، حيث ستبقى القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية. ونحن نحذّر من اتخاذ أي إجراء من شأنه تغيير الوضع القانوني والسياسي الحالي للقدس".

ومع ذلك، شكّك عدد من الأفراد والقادة المحليّين في القدس في مسألة تغيير الاسم، والتبرعات والموقف العربي الواضح بشأن القدس في البيان الختامي. وقال للمونيتور خليل العسلي، وهو رئيس تحرير موقع أخبار البلد الذي يتناول شؤون القدس الشرقية، إنّ "القدس قد أصبحت تعبيرًا يستخدمه الجميع لإظهار وطنيتهم. لقد سمعنا الكثير من هذه التعابير في السابق، كما وتمّ التعهد بالملايين لمساعدة القدس في القمم السابقة، ولكنّنا لم نرَ أي تغيير على أرض الواقع نتيجة لهذه التبرعات المزعومة".

ونشر موقع أخبار البلد تقريرًا افتتاحيًا غير موقّع وغير مؤرخ حول التبرّع السعودي والقمة العربية، ذكر أن أبناء القدس رحبّوا بالهدية الكريمة ولكنّهم أعربوا عن شكوكهم لجهة اختلافها عن التعهدات السابقة. وجاء

في المقال: "بحسب تقديراتنا، تمّ التعهد بتقديم ما مجموعه ثلاثة مليارات دولار تقريبًا للقدس بموجب تصريحات القمم السابقة، ولكن لم تصل إلى القدس سوى عشرات الملايين. ولكن حتى مع هذه المبالغ، لا يبدو أنه تمّ إنجاز أي تغيير في المدينة".

تعهّد الملك سلمان بتقديم المال المخصّص للأوقاف الإسلاميّة في القدس، عند تقديمه الرئيس عباس. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف ستصل هذه الأموال إلى القدس، فالأردن هو الوصي على الأماكن المقدسة في القدس ووزارة الأوقاف الأردنية تدير الأوقاف الإسلاميّة في المدينة.

وفي تقرير نشره موقع الجزيرة في 18 نيسان/أبريل الماضي، تمّ التساؤل عمّا إذا كان السعوديون يخطّطون لنقل هذه المساعدات عبر الأردن أو إذا كانت لديهم خطط أخرى في هذا الإطار. وفي المقال الافتتاحي على موقع أخبار البلاد المذكور أعلاه، تمّ أيضًا التساؤل عمّا إذا سيتمّ تحويل الأموال عن طريق الأوقاف الأردنية. من جهته، أكّد عيسى للمونيتور أنّ الأموال ستُحوَّل إلى الأوقاف الأردنية ليتمّ إنفاقها في القدس.

رحّب الفلسطينيون ومؤيدوهم بتغيير الاسم والتبرعات والبيان، مستبعدين بعد ذلك احتمال أن تقوم واشنطن بمحاولة إبعاد القدس الشرقية عن "أي صفقة نهائية" يحاول البيت الأبيض إنتاجها.

ويأمل الكثير من الفلسطينيين أن يؤدي هذا الدعم العربي القوي للقدس إلى قطع الطريق على الولايات المتحدة من اغتنام أي فرصة لمحاولة إزالة قضية القدس عن "طاولة الحوار"، في إشارة إلى ما تفاخر به ترامب. ولكن هذه التمثيلية ليست جديدة، لذلك نرى أن القليلين، إن وجدوا، يثقون أنّ العرب لن يتراجعوا هذه المرة أو يساوموا على هذا المطلب العربي الأساسي.

## نحو أفضل انعقاد للمجلس الوطني الفلسطيني

**أحمد جميل عزم الغد الأردنية 24\4\2018**

تتجه الأحداث إلى انعقاد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، يوم الاثنين 30 نيسان (إبريل) 2018، ولا يوجد حتى الآن نقاش حقيقي حول ما قد يجري، أو يجب أن يجري في هذا المجلس، بل يتركز النقاش حول شروط انعقاده ومن سيشارك أو لن يشارك فيه. ويجدر بدء التفكير بما سيجري في المجلس بناء على فرضية أنه سينعقد فعلا.

لا يوجد ما يشير إلى أنّ رئاسة المجلس، أو قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الحالية، قد دعت فعلا حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، بل إنّ تصريحات وتعليقات بعضها في الإعلام، وبعضها يعبر عنها قادة من حركة "فتح"، أنّه لن يبحث فعلا مسألة دخول "حماس" المنظمة، قبل إنهاء الانقسام في غزة. ومن هذا تصريح عزام الأحمد، القيادي في "فتح" المتوقع انضمامه للجنة التنفيذية للمنظمة مندوباً عن حركته، مطلع هذا الشهر، قائلا "إن حماس لن تكون جزءا من منظمة التحرير الفلسطينية قبل إنهاء الانقسام وتسليمها قطاع غزة للسلطة الفلسطينية".

يبقى أن مشاركة باقي الفصائل، صاحبة العضوية في المنظمة، مهمة لا لأجل ضمان النصاب القانونية؛ حيث إن عضوية المجلس لا تعتمد فعلياً على التمثيل الفصائلي، إلا بقدر محدود، ويعتمد بجانب الفصائل على الاتحادات المهنية والشعبية، وعلى المستقلين، وتمثيل قطاعات مختلفة، ولكن هذه المشاركة مهمة سياسياً، أو ما قد يسمى "النصاب السياسية". وحتى الآن فإنّ موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أهم الفصائل في المنظمة، بعد حركة "فتح"، هو عدم المشاركة.

التصريحات الشعبية، وحتى "حماس" ومستقلون رافضون لانعقاد المجلس، تتركز على مسائل مثل مكان الانعقاد، (رفض انعقاده تحت الاحتلال، علما أن الجبهة الشعبية شاركت سابقاً في مجلس العام 1996، في غزة، التي لم يكن قد انسحب منها الاحتلال)، والاحتجاج الثاني يتعلق بأن المجلس غير توحيدي أي لا يضم الفصائل كلها، بما فيها "حماس" و"الجهاد"، ويثار في السياق ذاته مطالب بأن يلتئم المجلس بعد انتخابات شعبية جديدة، وليس بالطريقة التقليدية القديمة.

تعاني أطر العمل الفلسطيني تكلسا كبيرا جداً، سببه عدم التجديد، وفي مقدمة ذلك المجلس الوطني الفلسطيني، الذي هو برلمان الشعب الفلسطيني، الحقيقي، الذي تعلو قيمته السياسية والقانونية والوطنية

على المجلس التشريعي الفلسطيني (الذي انتهت ولايته أيضاً منذ ثمانية أعوام). ويمكن لمجلس وطني، حتى بمشاركة الفصائل الموجودة حاليا في المجلس وبمشاركة الأعضاء الآخرين من ممثلي قطاعات شعبية ومستقلين، إحداث تحديث نسبي وتفعيل لمنظمة التحرير الفلسطينية.

مع الظروف الحالية، فإنّ هناك خوفا مبررا أن يكون انعقاد المجلس لغاية يتيمة، هي تجديد تشكيلة اللجنة التنفيذية الحالية، بل ومن دون أن تكون اللجنة الجديدة ممثلة سياسياً واجتماعياً وعُمرياً لمكونات الشعب الفلسطيني.

يمكن التغلب على حالة الاضطراب الراهنة في الحالة السياسية، من خلال؛ أولا، الاستمرار في محاولات حضور كل فصائل المنظمة، ثم /أو، الاتفاق على استمرار النقاش مع الممتنعين، لئلا يتم استثناؤهم من عملية التجديد المتوقعة، وثالثا، الاتفاق على أن هذه عملية تجديد انتقالية، لحين ترتيب البيت الفلسطيني تماما. ورابعاً، تشكيل لجنة من المجلس ومن كفاءات فلسطينية، لصياغة برنامج وأسس عمل جديدة، وربما ميثاق وطني جديد. ويمكن تشكيل لجنتين؛ واحدة لتجديد أسس تشكيل المجلس، وفق أكثر من سيناريو، الأول موافقة "حماس" و"الجهاد" على دخول المنظمة، والثاني الفشل في التوصل لاتفاق لذلك. ولجنة أخرى للميثاق والبرنامج السياسي.

من الممكن، والضروري، الخروج بأفكار وتصورات جديدة لتطوير النظام السياسي الفلسطيني، تعالج مشكلات مثل برنامج العمل الفلسطيني، وما هي الأهداف الوطنية. وكذلك بحث أسس إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وطبيعة العلاقة بين ثلاثة مكونات أو مفردات في العمل الوطني الفلسطيني؛ وهي السلطة، والدولة، والمنظمة، بما في ذلك طبيعة دور المجتمع المدني الفلسطيني، من نقابات واتحادات، التي شكلت ويمكن أن تشكل بجانب الفصائل مكونات النظام السياسي، وطريقة لتجديد شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، التي هي مرجعية السلطة الفلسطينية، التي تشكلت منتصف التسعينيات، ولتوضيح العلاقة مع الدولة التي ما يزال هناك الكثير من العمل لتجسيدها على الأرض ولتوضيح علاقتها مع المنظمة.

## فليهدم نادي العار، فورا وللأبد

**د.صالح النعامي النعامي نت 24\4\2018**

يجب أن توضع النقاط على الحروف بشكل جلي وواضح: لا أمل يرجى في نادي العار المسمى منظمة التحرير ببنائه وتركيبته وتوجهاته الحالية. فإما أن يتم هدم هذه المؤسسة وإعادة بنائها من جديد، أو العمل بكل قوة على تدشين مؤسسة تمثيلية جديدة أخرى تعبر عن الشعب الفلسطيني وأمانيه الوطنية بحق.

منظمة التحرير بتركيبتها الحالية باتت وبالا على الشعب الفلسطيني ويتم تجييرها فقط لمساعدة الاحتلال وحلفائه الدوليين والإقليميين على تصفية القضية الوطنية.

خذوا على سبيل المثال، توصيات المجلس المركزي الفلسطيني الأخيرة التي عقدت من أجل الرد على قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والتي لو تم تطبيقها لأحدثت نقلة فعلية في بيئة الصراع.

لكن محمود عباس الذي خطف هذه المؤسسة أبى أن يطبق أي من هذه التوصيات التي شملت الدعوة لوقف التعاون الأمني وإعادة النظر في وظيفة السلطة واعتراف منظمة التحرير بإسرائيل وغيرها. وبدلا من ذلك اتجه عباس لتنفيذ خطوات تفضي تحديدا إلى تحسين فرص تطبيق "صفقة القرن"، التي يدعي رفضها من خلال فرض عقوبات غير مسبوقة على قطاع غزة، بحيث شملت هذه العقوبات جميع الغزيين، بغض النظر عن انتماءاتهم الفصائلية.

المفارقة أن سلوك عباس الإجرامي، الذي أفضى إلى انهيار الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة بشكل غير مسبوق، أغرى إدارة بوش وشركائها الإقليميين بمحاولة توظيف هذه الأزمة في جعل القطاع ساحة لتطبيق صفقة القرن، حيث أننا فجأة بتنا نسمع عن مطار وميناء يقترح تدشينهما في العريش لخدمة الدولة الفلسطينية "العتيدة".

ولولا حراك مسيرات العودة الكبرى الذي خلط الأوراق وقلب الطاولة على الجميع لظلت إدارة ترامب وشركائها الإقليميين تراهن على توظيف أوضاع الاقتصادية في تطبيق مخططها.

من هنا، يتوجب الإسراع إلى تدمير ثكنة العواجيز التي لا تتوقف عن فتح نيرانها على الفلسطينيين، شعبا وقضية، فهذه باتت قصة حياة أو موت وإعادة بنائها على أسس مغايرة إن باتت أمر الساعة، بعد أن يتم نزع الشرعية الوطنية عليها الآن وقبل كل شئ.

إن ما يقوم به نادي البؤس هذا يوجب على كل الفصائل والوطنيين الفلسطينيين الإعلان بدون مواربة بأن هذه المؤسسة في تركيبتها وتوجهاتها الحالية لم تعد تمثل الفلسطينيين.

من هنا، فأنه يتوجب الإستنفار لضرب أساسات هذا البناء المتهاوي قبل أن يعقد عباس مسرحية المجلس الوطني الهادفة إلى تهيئة البيئة الداخلية لمزيد من الانهيارات التي يفيد منها الصهاينة وتسمح بالتغطية على عباس وجرائمه وتواطئه.

من هنا، فأنه يتوجب على حركة حماس الإسراع في تنظيم مؤتمرات وطنية أثناء انعقاد المجلس الوطني الذي يصر عباس على عقده في 30 الجاري. فهذه الخطوة تؤسس لتحول تاريخي يسهم في تجفيف البيئة الداخلية التي يعمل فيها عباس، الذي يصر على مواصلة نهجه الهادف إلى تدمير سقف التطلعات الوطنية عبر خوض معارك ثانوية يفيد منها أعداء الشعب والقضية.

وتحسن حماس صنعا في حال عمدت فورا وبالتعاون مع جميع الفصائل وكل الوطنيين الفلسطينيين إلى الإعداد فورا لتنظيم هذه المؤتمرات.

يتوجب العمل في الداخل والشتات على تنظيم هذه المؤتمرات ولو بشكل مبسط في البداية، بحيث يتم الاتفاق خلالها أيضا على تشكيل لجان تحضيرية لصياغة برنامج وطني شامل يتضمن الحد الأقصى من القواسم المشتركة التي بالإمكان التوافق عليها.

وعلى حماس أن تتجند بكل المرونة اللازمة والاستعداد لتقديم أقصى التنازلات الممكنة من أجل تحقيق هذا الهدف الوطني، مع العلم أن كل تنظيم فلسطيني مطالب بأن يدرك بأنه لا يمكن للتنظيمات الأخرى أن تتمحور حول برنامجه فقط.

في الوقت ذاته، فأن هذه الخطوة تمنح حراك مسيرات العودة سقفا سياسيا وطنيا، بحيث يكمل هذان المساران بعضهما البعض.

نعم بعض الفصائل يمكنها في البداية أن ترفض الالتحاق بهذه الخطوة لاعتبارات كثيرة، ولكن الانهيارات التي يتسبب بها عباس ستقنع الجميع في النهاية بالالتحاق بهذه الخطوة.

## بدران: انعقاد "الوطني" دون توافق دفعة لصفقة القرن

عقد مؤتمر فلسطيني بالتزامن في غزة أو بيروت

**الدوحة / غزة – يحيى اليعقوبي فلسطين أون لاين 24\4\2018**

قال عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" حسام بدران إن انعقاد المجلس الوطني بالطريقة الحالية دون توافق في نهاية شهر أبريل/ نيسان الجاري برام الله، بمثابة دفعة لصفقة القرن ويمنحها القوة للتطبيق على الأرض.

وأضاف بدران وهو مسؤول ملف العلاقات الوطنية في حماس، لصحيفة "فلسطين": "إن انعقاد المجلس الوطني بالطريقة التي يريدها رئيس السلطة محمود عباس دون توافق، سيؤدي لإضعاف الحالة والموقف الفلسطيني في مواجهة صفقة القرن وفي مواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية برعاية إسرائيلية أمريكية".

وأكد أن إصرار عباس على عقد المجلس الوطني دون توافق فلسطيني، مخالفة لكل الاتفاقات التي جرى توقيعها بين مختلف الفصائل، منذ اتفاق 2011 وحتى الآن.

واعتبر انعقاد "الوطني" اعتداء على قرارات اللجنة التحضيرية لعقد المجلس الوطني التي عقدت في يناير/ كانون ثانٍ 2017 في بيروت والتي حضرها الكل الفلسطيني بما فيهم فتح وأعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وكانت برئاسة رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون.

ولفت بدران إلى أن عباس يتجاوز الإجماع الفلسطيني، ويتجاوز المزاج الشعبي العام الداعي لإنجاز وحدة فلسطينية، بذهابه منفردا لهذا المجلس بهذا الوقت، معتبراً عقد جلسة المجلس الوطني "ضربة قوية لجهود المصالحة المصرية التي تتحرك منذ فترة ليست بالقصيرة، ويهدد مجمل المشروع الوطني".

وأشار إلى أن الذين يعارضون المجلس الوطني أعداد كبيرة من الشخصيات الفلسطينية المستقلة والفصائلية وأعضاء المجلس الوطني بالداخل والخارج ولهم دور تاريخي وحاضر معروف.

مؤتمر موازٍ

وحول المؤتمر الذي يدور الحديث عن عقده بالتزامن مع عقد جلسة المجلس الوطني في رام الله، أوضح أن هذا الحراك يشارك فيه العديد من مكونات الشعب الفلسطيني، ويسعى لعقد لقاء في غزة أو في بيروت في 29 أبريل/ نيسان الجاري بالتوازي مع لقاء المجلس الوطني المختلف عليه.

وبين بدران أن هذا المؤتمر، ليس بديلا عن المجلس الوطني وليس محاولة لإيجاد هياكل جديدة عن المنظمة، وأضاف: "منظمة التحرير هي البيت الفلسطيني الذي يضم الجميع".

وذكر أن هدف المؤتمر هو التأكيد على أن عقد الجلسة للمجلس الوطني برام الله دون توافق يتناقض مع الاتفاقيات السابقة مع الفصائل، وبالتالي فإن كل المخرجات الناتجة عنه ستكون غير شرعية ولن تكون محل قبول وطني فلسطيني سواء بنتائجه الإدارية بالانتخابات أو حتى برنامجه السياسي.

وكانت اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني عقدت برئاسة رئيس المجلس سليم الزعنون، دورة اجتماعات لها يومي 10-11 كانون الثاني/يناير 2017، بمقر السفارة الفلسطينية في بيروت، وأعلنت عن عقد مجلس وطني يضم القوى الفلسطينية كافّة وفقا لإعلان القاهرة (2005).

ودعا المجتمعون يومها الرئيس محمود عباس إلى البدء فورا بالمشاورات مع القوى السياسية كافّة من أجل التوافق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

إلا أن إعلان المجلس الوطني عن عقد اجتماعه يوم 30 نيسان/ أبريل الحالي في مدينة رام الله في الضفة الغربية، دون توافق فلسطيني، عقّد الموقف، الأمر الذي دفع بالفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية للمقاطعة، إلى جانب بعض الهيئات وأعضاء بارزين من المجلس الوطني.

**هاني المصري مسارات 24\4\2018**

فكرت أن أكتب عن المجلس الوطني، وخصوصًا بعد قرار الجبهة الشعبية بمقاطعة دورته المزمع عقدها نهاية الشهر، جرّاء عدم الالتزام بمتطلبات عقد مجلس وطني توحيدي، ولأنه سيعقد تحت حراب الاحتلال، بما لا يُمكِّن الكثير من الأعضاء من المشاركة، الأمر الذي يمس بالمكانة التمثيلية للمنظمة.

وفكرت أن أكتب للمرة الثالثة عن مسيرة العودة لأنها بارقة الأمل وسط الظلام الذي يحيط بنا. ولكنني نحيت هذا وذاك، وقررت أن أكتب عن تفاقم الوضع الإنساني في قطاع غزة في ظل استمرار الحصار الخانق الذي حوّل القطاع إلى أكبر سجن في التاريخ، لا سيما بعد وقف رواتب الموظفين، الذي جعل أهلنا يعيشون في وضع أشبه بالجحيم، وسط تكاثر الأحاديث والمعلومات عن الشروع في عقوبات جديدة ستفرض بالتدريج بعد انتهاء المهلة التي منحتها السلطة الفلسطينية لحركة حماس لقبول عرض الرئيس محمود عباس لها، وهي "أن تشيل الحكم كاملًا في غزة أو تتركه كاملًا للسلطة".

فرض هذا الموضوع نفسه عليّ بشكل كلي، وخصوصًا أنا اليوم في زيارة إلى غزة، وبعد أن قرأت ما قاله والد الشهيد الطفل محمد أيوب وهو يودعه "آسف لأنني لم أتمكن من تأمين الطعام لك ولأخوتك طوال الشهر الماضي".

وقف الرواتب ... خلل سياسي

إن قرار وقف الرواتب عن الموظفين ليس خللًا فنيًا، فالخلل الفني لا يمتد إلى ثلاثة وعشرين يومًا حتى كتابة هذه السطور، ويصعب تصور اقتصاره على موظفي القطاع دون غيرهم، في حين تلتزم الحكومة صمت القبور من دون أن يصدر تصريح منها لتفسير وتبرير ما الذي يحدث. فالحكومة لا تملك الجرأة للدفاع عن قرار وقف الرواتب لأنه قرار غير إنساني ولا أخلاقي ولا قانوني، ولا يوجد ما يبرره، لأن معاقبة "حماس" لا يمكن أن تمر على عذابات أهلنا في القطاع، ولا على أجساد الموظفين الملتزمين بقرارات الحكومة عندما تَركوا أماكن عملهم ولزموا بيوتهم منذ وقوع "الانقلاب" وحتى الآن.

الخلل الفني، وادعاء عدم المعرفة من قيادات فصائلية مختلفة، ليسا أكثر من ورقة لا تستطيع أن تستر العورات التي كشفها هذا القرار وغيره الكثير.

سأحاول في هذه العجالة أن أحلل ما الذي يقف وراء فرض إجراءات عقابية جماعية ضد شعبنا في القطاع، والتهديد بفرض المزيد منها.

سياسة عباس وصفقة ترامب

هناك من يقول إن السبب وراء فرض الإجراءات تمرير صفقة ترامب، وهذا القول أبعد ما يكون عن الحقيقة. فالمسؤول عن الإجراءات هو الرئيس الذي اتخذ موقفًا شجاعًا ضد صفقة ترامب، لدرجة أنه قرر وقف الاتصالات السياسية مع الإدارة الأميركية، وجَنَّدَ العرب والعالم كله تقريبًا ضدها، وهذا موقف لا يمكن إنكار أهميته، ويجب البناء عليه، رغم أن هذا القرار لم يترافق مع وضع خطة ملموسة وتوفير متطلبات نجاحها، مثل إعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية على أسس وطنية وتعددية تشاركية وديمقراطية توافقية، واستعاض عنها الرئيس بشتم دونالد ترامب وسفيره في إسرائيل، وشتم "حماس" وقادتها.

إن الذي يمكن أن يفسر هذه السياسة أن الرئيس عباس أدرك بعد تقديم طلب أميركي من قبل إدارة ترامب، تكرر بإلحاح في كل اللقاءات الفلسطينية الأميركية، عن ضرورة عودة السلطة الشرعية إلى قطاع غزة، أن ذلك تم بضوء أخضر إسرائيلي، في تغيير دراماتيكي للموقف الإسرائيلي الذي كان يلقى قبولًا أميركيًا ويقوم على فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة الذي بدأ تطبيقه عشية التوقيع على اتفاق أوسلو، وتواصل بعده وصولًا إلى طرح وتنفيذ خطة فك الارتباط عن القطاع.

ما الذي عدا عما بدا، واقتضى مثل هذا التغيير؟

فكرت طويلًا وماليًا في الأمر، وتوصلت إلى أن ما دفع السلطة إلى القلق، بل الذعر والتصرف بصورة غير عقلانية، اتضاح معالم خطة ترامب بصورة أكبر، بعد ما تسرب عنها لأطراف عربية ودولية، وكما ظهر من خلال التصريحات والقرارات الأميركية بخصوص القدس والاستيطان واللاجئين والأونروا ومكتب المنظمة في واشنطن وتقليص والتهديد بوقف المساعدات الأميركية للسلطة، التي تصب كلها بشكل عام في اتجاه اعتبار غزة مركز الدويلة الفلسطينية العتيدة، التي من المخطط أن ترتبط بها المعازل المأهولة بالسكان ومقطعة الأوصال بالضفة.

ولتشجيع الفلسطينيين بدأ التهويل بالازدهار الاقتصادي الذي سيشهده القطاع بعد اكتشاف الغاز والنفط، والتلويح بالمشاريع الضخمة من محطات الكهرباء وتحلية المياة إلى المطار والميناء وإعادة الإعمار .

المصالحة وصفقة ترامب

في هذا السياق، تخوفت السلطة من المصالحة واعتبرتها قاطرة لمرور صفقة ترامب، لذا أصرت على ضرورة تمكين الحكومة من الألف إلى الياء فيما بدا شرطًا تعجيزيًا يدل إما على عدم النية لإنجاح المصالحة، أو وضع ممر إجباري لها.

وحتى يفتح هذا الممر لا بد من خضوع "حماس" لشروط السلطة كاملة عبر تخليها عن سلطة الأمر الواقع، والموافقة على برنامج الرئيس (سلطة واحدة وقرار واحد وسلاح واحد)، وإذا لم تخضع ستتعرض لاحتمال الدخول في مجابهة عسكرية غير متكافئة مع الاحتلال، أو مع ثورة شعبية ضدها، لذلك تعتقد السلطة أن العذاب الذي سيتحمله القطاع من الإجراءات العقابية ضريبة لا بد منها لإنهاء سلطة الأمر الواقع التي تعتبر أحد مصادر هذا العذاب.

ما لا تأخذه السلطة بالحسبان أن خضوع "حماس" أو نشوب ثورة الشعب ضدها أو المجابهة العسكرية ليست الاحتمالات الوحيدة، بل هناك احتمالات أخرى مثل انهيار القطاع وانفجاره، وانتشار الفوضى والفلتان الأمني، وتعدد السلطات ومصادر القرار في وقت ليست فيه السلطة قوية بما فيه الكفاية، ولن تستطيع السيطرة على القطاع، وستكون في أحسن الأحوال مجرد سلطة من سلطات متعددة متناحرة.

خيارات "حماس"

إن سياسة السلطة تعزز الشقاق والشرذمة، ومن احتمال اندفاع "حماس" نحو تقديم المطلوب منها أو جزء مهم منه إلى إسرائيل وأميركا والمجتمع الدولي (كما تدل التصريحات عن الاستعداد للمفاوضات مع إسرائيل ومع إدارة ترامب في وقت شرعت فيه بتنفيذ خطة لتصفية القضية)، الذي يخشى من عواقب انهيار القطاع، ولعل مسيرات العودة دليل على وجود احتمالات أخرى لم تكن تخطرعلى البال.

وهناك احتمال قيام تحالف بين "حماس" وتيار محمد دحلان ومن يوافق من القوى القائمة في القطاع على المضي في خيار منفصل ستكون له مبررات قوية، من ضمنها أن السلطة دفعت إليه، ولم تدع مكانًا لخيارات أخرى، و"لم تترك للصلح مطرح".

منذ وقوع "الانقسام/الانقلاب" تراهن السلطة على انهيار سلطة الأمر الواقع في القطاع، وهي لم تسقط، وكانت دائمًا تتجاوز المآزق الشديدة التي واجهتها، من خلال صمودها في وجه الحصار والعدوان المتكرر، ومن خلال صفقة تبادل الأسرى، لا سيما في ظل مشاورات لصفقة جديدة، وها هي مسيرة العودة تثبت

بشكل جلي عن وجود مخارج إذا لم تته المأزق فإنها تخفف منه، والأهم أنها تلقي المزيد من المسؤولية عما يجري على السلطة.

صفقة ترامب ... تهديد للجميع

هناك خيار آخر يستند إلى أن صفقة ترامب تهدد الجميع، وهي موجهة ضد القضية والشعب، ولا تميز بين فلسطيني وآخر، لا بين "حماس" و"فتح"، أو معتدل ومتطرف، ولعل في تبادل الاتهامات بين طرفي الانقسام بأن كل واحد منهما يساعد أو يتساوق مع صفقة ترامب دليل دامغ على أنها صفقة تستهدف الكل الفلسطيني بلا تمييز.

على الرئيس و"فتح" والسلطة التفكير باحتمال وارد جدًا، وهو ألا تخضع "حماس" ولا يثور الشعب ضدها.

فما العمل في هذه الحالة؟

الحل موجود

هناك متفائلون يقولون إن الرئيس لن يمضي في خطته إلى النهاية، وإنه سيبحث عند نقطة ما عن التوصل إلى مساومة أفضل تكون "حماس" مستعدة لها. نأمل أن يكون هذا التفاؤل في محله، مع أن الحل واضح وضوح الشمس وطرحناه مرارًا وتكرارًا ويحتاج إلى إرادة لاعتماده فورًا، ويقوم على:

تخلي "حماس" عن السلطة في غزة، وعن سعيها لمراكمة إنجازات على سيطرتها الانفرادية في القطاع، ولتقاسم السلطة ووظائفها ومكاسبها. السلطة التي يجب أن تكون فوق الفصائل ومن أجل الشعب كله.

تخلي "فتح" عن الهيمنة على السلطة والمنظمة على أساس الشراكة وبرنامج القواسم المشتركة، بما يتيح تغيير السلطة لتصبح سلطة للجميع وأداة من أدوات المنظمة الموحدة، وتغيير وظائفها والتزاماتها، وإعادة بناء مؤسساتها وأجهزتها على أسس وطنية ومهنية بعيدًا عن الحزبية، وبما يستجيب للمصالح والأولويات والاحتياجات الفلسطينية.

سلطة واحدة وقرار واحد وسلاح واحد. نعم، شرط أن تكون سلطة تمثل الجميع بعيدًا عن التفرد والهيمنة والإقصاء والفصائلية، وعن تحكم مراكز القوى السياسية والأمنية والاقتصادية، ومرجعيتها منظمة التحرير الموحدة التي تضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، وإستراتيجية سياسية ونضالية قادرة على تحقيق الأهداف والحقوق الفلسطينية.

**تم بحمد الله**